

اقتصاد

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني لـ «الوطن»:

ليس لدينا نظام متكامل للرقابة على الأسواق.. والآن لدينا خطة حكومية للجودة

«أحياناً يتم تصدير بضائع سورية بأسعار رخيصة لعدم وجود شهادات جودة» - مطلوب مواصفات قياسية سورية جديدة تلبى احتياجات القطاعات الإنتاجية الوطنية

هناك غانم

اعتمدت الحكومة مؤخراً خريطة الطريق التي اقترحتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي لإعادة تأهيل البنية التحتية للجودة، لما لها من أهمية في ضمان سلامة المنتجات المحلية والمستوردة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية، وتعزيز نقاد الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني تحدث لـ «الوطن» بشكل مفصل حول الخريطة، مبيّناً أن الحكومة حرصت على متابعة ملف الجودة كأحد أنشطة التحضير لإعادة الإعمار، ولدعم أداء القطاعات الإنتاجية الوطنية، والأهم لتطوير الإطار التشريعي والبنية التحتية للجودة، ومراجعة المواصفات القياسية السورية، وضبط كفاءة المخابر المختصة باختيار المنتجات لتكون متوافقة مع المواصفات الدولية النافذة للجودة. ونوه الصابوني بأن الإطار التشريعي الناظم لعمل البنية التحتية للجودة كان غير مكتمل ولا يغطي مجالات العمل المطلوبة، موضحاً أن هناك تشريعات نافذة للاعتماد أو لتقييم المطابقة أو لمسؤولية المنتج، وهي تشريعات متقدمة، ولا تأخذ بالحسبان تطورات الأسس الفنية المطلوبة لإنشاء الأداء في مجالاتها، كما أن مؤسسات البنية التحتية الوطنية للجودة غير مكتملة أيضاً، فضلاً عن معهد وطنياً للقياس، ولا جهة اعتماد مستقلة لجهات تقييم المطابقة تخضعي باعتراف دولي.

هذا بالإضافة إلى أن المؤسسات القائمة تعاني تراجعاً في مستوى أدائها، ويعود ذلك أحياناً

إلى تشتت نشاطاتها، وعدم لحظها للمستجدات الفنية في مجالات عملها، إضافة إلى ما تعرضت له خلال الحرب من تقليص في مواردها وأصولها من جهة، وتسرب الكوادر الفنية من جهة أخرى. وأشار إلى عدم وجود مخابر وجهات مانحة ومؤسسات لتقييم المطابقة المعتمدة وفقاً للمواصفات الدولية الخاصة بكفاءة الأداء، لافتاً إلى أن بقية مؤسسات البنية التحتية للجودة لا تراعي الممارسات الجيدة في أدائها، لهماها، إضافة إلى غياب النظرة الشاملة في توفير جميع احتياجات القطاعات الإنتاجية من أنشطة البنية التحتية للجودة، مشدداً على أنه لا نظام متكامل للرقابة على الأسواق.

مخالفات خطرة

أوضح الصابوني أن من مظاهر واقع أداء البنية التحتية للجودة في سورية عدم توافر مواصفات ولوائح فنية تلبى جميع المتطلبات، وبخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، وعدم اعتماد الممارسات الجيدة في إعداد هذه المواصفات واللوائح الفنية، وهو ما يؤدي إلى نقص وازدواجية في إجراءات تحديد معايير السلامة والأمان للمنتجات والرقابة والإشراف عليها بين الجهات المعنية، ويتبدى ذلك بصورة ضعف قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الوطنية والخارجية، وفي محدودية قدرة القطاعات الإنتاجية على تطوير أدائها لتتوافق مع احتياجات الأسواق.

ولفت إلى أنه ليس هناك نظام فعال للقياس يضمن سلسلة القياس ودفقها على المستوى الوطني، وهو ما يؤدي إلى هدر كبير، يظهر أغمبه بصورة الفاقد في عمليات القياس أثناء التبادل التجاري.

ونوه بمحدودية إمكانيات وكفاءة المخابر المختصة باختيار المنتجات، لأن أغلبها يتولى مجموعة متكررة من الاختبارات وفقاً لقراراتها الفنية، على حين هناك طيف واسع من الاختبارات المهمة المطلوبة بموجب المواصفات واللوائح الفنية النافذة التي لا تنفذها الجهات الرقابية، مثل ما أظهرته تقارير هيئة الطاقة الذرية من اكتشاف ملوثات في الأغذية المطروحة



في الأسواق (ملايين في الحليب)، وذلك بموجب دراسات بحثية لا دراسات رقابية، وما قد تظهره اختبارات مقارنة الكفاءة المرجعية لو نفذت من نقاوت كبير في نتائج المخابر، وهي نقطة ضعف كبيرة في أداء المخابر الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الواقع كان قد فرض نفسه قبل الحرب ودفع بالحكومة السورية إلى إبرام عقد في عام ٢٠٠٩ مع شركتين دوليتين للرقابة على المستوردات بقيمة ١٨ مليون دولار، ثم

الإطار التشريعي القائم متضمنة القوانين الناظمة للقياس والتقييم، ولعدم وجود إطار تشريعي ينظم بقية الأنشطة مثل تقييم المطابقة والاعتماد، ويذكر هنا أنه قد جرى منذ مدة وجيزة إعداد مشروع قانونين جديدين للقياس وللتقييم.

ونوه الصابوني بضرورة العمل على إعداد مواصفات قياسية سورية جديدة وفق أولويات تهدف إلى تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية الوطنية، التي يتزايد اعتمادها يومياً على المواصفات الدولية، وذلك يتوافق مع إعادة بناء القدرات الفنية لجهات تقييم المطابقة، ويوجه خاص المخابر التي تعود بغالبيتها إلى القطاع العام، التي خرج بعض منها من الخدمة وتراجعت الكفاءة الفنية لجهات تقييم المطابقة، وهو ما يضعف القيمة التصديرية للمنتج السوري، وينعكس بالطبع سلباً على الميزان التجاري.

وأكد الصابوني أن الحاجة إلى تمكين البنية التحتية للجودة في سورية بات أمراً أساسياً لتلبية دورها المطلوب في دعم الأداء الإنتاجي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يتطلب إعادة النظر في أطر وآليات عملها للوصول إلى استعادة مستواها الفني وبناء قدرات الكوادر العاملة في مؤسساتها، واتخاذ الوسائل الكفيلة بإثبات كفاءتها للشركاء التجاريين.

ولفت الصابوني إلى أن المراجعة الأولية لعمل البنية التحتية الوطنية للجودة أظهرت ضرورة العمل على استكمال وتطوير الإطار التشريعي الناظم لعمل مؤسسات البنية التحتية للجودة، من ناحية مواءمته مع الأسس الدولية الناظمة لعمل هذه المؤسسات، نظراً لتقدم

٥٥٦ تاجراً بيد «القضاء» في ٦ أشهر.. وشعب لـ «الوطن»:

إحالة مرتكبي المخالفات الجسيمة موجوداً بدل الضبوط



علي محمود سليمان

بلغ إجمالي عدد الضبوط العديدة المنتظمة وضبوط العيّنات المسحوبة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٣٦٩٧ ضبوطاً، أي بمعدل ١٣١ ضبوطاً يومياً.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب وجود زيادة ملحوظة في عدد التجار المخالفين على القضاء، وذلك نتيجة لزيادة الإجراءات والتشديد بها من الوزارة للمحافظة على جودة السلع في الأسواق وخاصة المواد الغذائية، ولذلك تم التشديد بالنسبة للمخالفات الجسيمة، فأصبح يتم إحالة المخالفين موجوداً على القضاء بدلاً من تنظيم ضبوط بالمخالفة فقط، فمثلاً كان ينظم ضبط بالمخالفة في مادة اللحم، وأصبح يحال على القضاء فوراً، وذلك لكي تكون

الإجراءات رادعة وتلقي صدى لها.

وبالنسبة لتفاصيل تقرير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بلغ عدد الضبوط العديدة المنتظمة ١٨٠٢٧ ضبوطاً وذلك وفق القانون ١٤، أي بوسطي ١٠٠ تاجر مخالفاً يومياً، على حين بلغ عدد ضبوط العيّنات المسحوبة للتحليل لبيان مدى مطابقتها للمواصفات ٥٦٦٠ عينة، منها ١٣٠٥ عينات مخالفة و٢٨٩٤ عينة مطابقة و٤٦١١ عينة قيد التحليل. وبلغ عدد الإغلاقات للفعاليات التجارية ١٧٩٠ إغلاقاً، وعدد التجار وأصحاب المحال الذين تمت إحالتهم موجوداً على القضاء المختص ٥٥٦ مخالفة في مخالفة مع إحالة ٢٨١ تاجراً مخالفاً خلال النصف الأول من العام الماضي ٢٠١٨، أي إن عدد التجار المخالفين زاد الضعف. وخلال النصف الأول من العام الحالي تم تسيير ١٧٢٢٦ دورية لجهاز حماية المستهلك، حيث تمت

٦٠ ألف مواطن أرسلوا واستقبلوا حواليات ٤,٦ مليارات ليرة عبر «البريد» خلال ٦ أشهر

قصي أحمد محمد

بلغت القيمة الإجمالية للحوالات الداخلية عبر «السورية البريد» ٤,٦ مليارات ليرة سورية، لـ ٦٠ ألف متعامل خلال النصف الأول من العام (٢٠١٩)، وذلك بحسب البيانات نصف السنوية الصادرة عن المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها). مسجلة زيادة نسبتها ١٥ بالمئة عن الفترة نفسها للعام الماضي.

وبحسب البيانات، هناك نحو ٣١ ألف متعامل سحبوا مبالغ حواليات بأواعها الثلاثة (الحوالات الفورية والعادية والإيجار) بقيمة تقرب من ٢,٤ مليار ليرة، في حين دفع ٢٩ ألف متعامل مبالغ مالية عبر المؤسسة بقيمة تزيد عن ٢,٢ مليار ليرة.

وفي تصريح لـ «الوطن»، عزّز مدير عام المؤسسة بدر أحمد أسباب النمو في حركة الحوالات إلى توسع عمل المؤسسة في مجال المكتب البريدية نتيجة إدخال الأتمتة والمتابعة اليومية للعمل على أرض الواقع، مشيراً إلى الطريقة التي انتهجتها الإدارة في معالجة المشكلات وذلك بشكل فوري مع اعتماد أسلوب الثواب والعقاب، مؤكداً أن هذه الإجراءات، بالإضافة إلى إجراءات أخرى ساهمت في عودة المؤسسة إلى السكة الصحيحة لعملها لتكون الذراع الرئيس للخدمة لتقديم الخدمات المتكاملة للمواطن.

وتصدّرت الحوالات الفورية المدفوعة القيمة الأعلى لعمل المؤسسة، حيث بلغ عدد المتعاملين فيها نحو ١٢,٣ ألف مواطن، بقيمة مالية وصلت ١,١٧ مليار ليرة، تليها الحوالات المسحوبة بعدد متعاملين وصل إلى ١٢ ألف متعامل، سحبوا أكثر من ١,١٦ مليار ليرة خلال ستة أشهر.

أما بالنسبة للحوالات العادية المدفوعة، فقد بلغ عدد المتعاملين بها ٩٩٨١ مواطناً، بقيمة مالية تزيد عن ٨٦١ مليون ليرة، تليها حواليات العادية المسحوبة قيمتها ٩٢٧ مليون ليرة سحبها ٩٦٢٦ متعاملاً. ثم تأتي حواليات الإيجار، إذ بلغ عدد المتعاملين بحواليات الإيجار المدفوعة ٤١٥١ متعاملاً بقيمة ١٦٥ مليون ليرة، أما المسحوبة فقد بلغ ٩٢٣٣ متعاملاً بقيمة ٢٣٦ مليون ليرة.

وكان العام قد قام بجولة ميدانية إعلامية على عمل فروع المؤسسة في ريف دمشق بمكاتب بريد ضاحية الأسد وبيروود والنبك ودير عطية، وذلك ضمن إطار الميامة الدورية من قبل الإدارة لجميع الأعمال والخدمات والعاملين في المراكز البريدية، والوقوف على جاهزية هذه المكاتب لتقديم الخدمات البريدية خاصة أن بعضها قد تعرض لأعمال تخريبية من قبل الجماعات المسلحة، وبذلك يشهد البريد تطوراً وسيكون أحد روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المهمة في الدولة، وإن الإدارة تعمل بروح الفريق ونجاحها هو نجاح لكل عامل في المؤسسة.

اتحاد الفلاحين لـ «الوطن»:

تسويق ٧١٧ ألف طن قمح و٢٢١ ألف طن شعير

رامز محفوظ

صرّح عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين ورئيس مكتب التسويق خنار عماد لـ «الوطن» بأن استلام الشعير من الفلاحين مازال متوقفاً في كل مراكز الاستلام في المحافظات السورية، مشيراً إلى أنه منذ أسبوع لم يتم استلام الشعير نهائياً. ولفت إلى أنه من المتوقع صدور قرار من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بتصدير الشعير إلى الخارج، بناء على كتاب أرسل لها لمعالجة موضوع الشعير.

وبين أن الكمية المسوقة من مادة الشعير بلغت حتى تاريخه ٢٢١ ألف طن، على حين إن كمية الإنتاج الكلي المتوقعة قد تصل لحدود ٢,٤ مليون طن.

وفيما يخص القمح بين أن الكمية المسوقة بلغت ٧١٧ ألف طن حتى تاريخه، بينما كمية الإنتاج الكلي المتوقعة قد تتجاوز ٢,٧ مليون طن.

وأشار عماد إلى أن تسويق القمح مستمر خلال الشهر الحالي والقادم، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن ينتهي تسويق القمح كلياً مع نهاية الشهر القادم.

وختم عماد بتأكيد عدم وجود معوقات حالياً أو إشكاليات بالنسبة لموضوع تسويق القمح، إذ إنه يسير بشكل جيد كما هو مخطط له، لافتاً إلى أن المشكلة حالياً متعلقة فقط بموضوع التوقف عن استلام الشعير.

٨٢٣ ألف مواطن أودعوا ٢٧٣ مليار ليرة في «التوفير»

صالح حميدي



وشملت الإغفاءات لذوي الشهداء عمولة طلب قرض تنموي وعمولة طلب قرض متقاعد وعمولة فك تجسيد الحساب ومن عمولات وعمولة كل قسط غير مسدد في حالة التسديد المسبق لطلبات الاستدعاء. واتخذ المصرف إجراء وحده بموجبه معدلات الفائدة لكل أنواع الحسابات بنسبة ٧ بالمئة شملت التوفير وأطفال وإغلاق وتعديل وتغيير وكشف حسابات مختلفة وعمولة إيداع واسترداد وأجور الحوالات.

صرّح مصدر مسؤول في المصرف التوفير لـ «الوطن» بأن المصرف لديه المعدل الأكبر من المودعين بين المصارف العامة، الأمر الذي يتسبب برفع الكلفة المترتبة على هذه الإيداعات، والمتعلقة بحجم الفوائد المستحقة للحسابات، مبيّناً أن حجم الودائع وصل إلى ٢٧٣ مليار ليرة سورية، شملت ٨٢٣ ألف حساب. وبين تقرير المصرف والإيداع عبر كل فروعها ومكاتبه، بغض النظر عن الفرع أو المكتب ماسك الحساب، إذ يضم المصرف ٦٠ فرعاً ومكتباً تنتشر في مختلف المدن السورية.

وأوضح التقرير أن المصرف بقي راجحاً ولم يتوقف عن الإقراض لجميع العاملين في الدولة طوال سنوات الأزمة، وقد قام مؤخراً برفع قيمة بعض العمولات، وأضاف عمولات جديدة على خلفية ارتفاع حجم الإيداعات وتزايد تكاليفها لقاء الفوائد المدفوعة على الودائع، إضافة إلى تصاعد التكاليف الإدارية.

وأشار في تقريره إلى أن هذه العمولات الجديدة تأتي ضمن إطار الإجراءات المتبعة في كل المصارف العاملة في سورية، الخاصة والعامّة، وضمن الحدود الدنيا للعمولات المعمول بها في

مركز «بحوث الطاقة»: ندرس آلية مع المصرف الصناعي لدعم إنشاء مشاريع الطاقات المتجددة

الوطن

اقترح مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي على رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس تسمية منشأتين صناعيتين ليتم تطبيق تجربة التقييم الطاقني عليهما من قبل المركز، وليصار إلى تعميم هذه التجربة لاحقاً على منشآت صناعية أخرى، والتي يتم خلالها تقديم خدمات للصناعيين لإيجاد الحلول الممكنة للوفورات عبر أجهزة التقييم والقياس لاستهلاك الطاقني.

وحسب بيان لغرفة صناعة دمشق وريفها (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن اقترح التسمية جاء بعد الاجتماع الذي عقد بين إدارة المركز ورئيس الجمعية وعدد من أعضائها، وذلك بالتزامن مع توجه الحكومة نحو العمل بالطاقة البديلة، إذ سعت غرفة صناعة دمشق وريفها لإحداث لجنة متخصصة بالطاقة البديلة والطاقة الشمسية تحت إشراف رئيس القطاع الهندسي في غرفة صناعة دمشق وريفها عدنان الساعور

وبترأسها حسان عزقول.

وجاء الاجتماع في سبيل تعزيز التعاون والتشاركية بين المركز الوطني لبحوث الطاقة والقطاع الخاص مع لجنة الطاقة الشمسية والطاقات البديلة في غرفة صناعة دمشق وريفها، ليكون الاجتماع انطلاقاً لدراسة اللجنة بشكل علمي وممنهج، وليلتح أعضاء اللجنة على أهم القوانين والتشريعات الناظمة لإحداث مشاريع الطاقة المتجددة بجمع أنواعها ولطرح المشكلات التي تواجههم ومناقشة الحلول الممكنة لها.

وحسب البيان، أكد مدير المركز أن الحكومة تسعى إلى إحداث صندوق لدعم الطاقات المتجددة للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية بالدرجة الأولى، وأن المركز يدرس حالياً إيجاد آلية مع المصرف الصناعي لدعم الصناعيين لإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة ضمن منشآتهم. وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير المركز أن عملية التقييم الطاقني تهدف إلى دراسة استهلاك المنشآت الصناعية للطاقة وتوعيتها، ومعرفة